

## إنتاج الحمضيات ينخفض ٣٠ ألف طن.. وشهادات الجودة تبصر النور هذا العام

### حمدان لـ«الوطن»: «أبو صرة» انخفض للنصف.. والسوق المحلية تستهلك أقل من نصف مليون طن



فادي بك الشريف

كشف مدير مكتب الحمضيات في وزارة الزراعة سهيل حمدان عن انخفاض طراً على إنتاج الحمضيات هذا العام بمعدل ٣٠٠ ألف طن، مبيّناً في حديث خاص لـ«الوطن» أن الإنتاج قدر هذا العام بنحو ٨٠٠ ألف طن مقارنة مع أكثر من ١,١ مليون طن خلال الأعوام القليلة الماضية، أي بنسبة انخفاض وصلت إلى ٢٥ بالمئة.

وأكد حمدان أن «أبو صرة» كان أكثر المتضررين من انخفاض الإنتاج، مؤكداً انخفاضه بمعدل ٥٠ بالمئة من الكميات الإجمالية، وخاصة أن إنتاجه كبير جداً. ويرى مدير مكتب الحمضيات انخفاض الإنتاج بتأثير العوامل الجوية الحاصلة والرياح هذا العام وتحديداً في أيار، ما تسبب في تساقط الأزهار قبل نضوجها. كما نفى حمدان العزوف عن هذه الزراعة، مشيراً إلى وجود اهتمام بزراعة الحمضيات وخاصة بعد تحسن الأسعار هذا العام حيث وصلت إلى ألف ليرة للكيلو الواحد مقارنة مع العام السابق، منوهاً بانعكاس الأمر على المزارعين، بحيث تباع منهم بسعر ٣٠٠ ليرة مقارنة مع ١٠٠ ليرة وأقل خلال الأعوام السابقة، منوهاً بتحقيق التجار أرباحاً وسط مبررات ترتبط بالحرقات والعبوات وأجور النقل.

سورية يعتبر أفضل من كيلو البندورة الذي يباع بـ ١٠٠٠ ليرة، وخاصة أن تكاليف الحمضيات منخفضة مقارنة مع البندورة وغيرها من السلع والمواد التي تتطلب استخدام المبيدات. وأشار حمدان إلى تشجيع المزارعين على زراعة أصناف تصديرية كـ«الماوردي» و«الكرفون» و«أبو صرة»، الأمر الذي ينعكس على الأسعار، مشيراً إلى ارتفاع أسعار الحمضيات، مضيفاً: بيع كيلو الحمضيات بـ ٣٠٠ ليرة

السماذ بشكل ملحوظ. وكشف حمدان أن شهادات الجودة تبصر النور خلال هذا العام، الأمر الذي ينعكس على تحسن الأسعار خارجياً ويعترف بها عالمياً، ما يرفع سعره التصديري بشكل جيد. واعتبر حمدان أن فارق سعر الحمضيات ما بعد القطف والذي يصل إلى ٢٠٠ بالمئة بين سعر المزارع

وسعر المستهلك، مرده إلى سعر العيوات وأجور النقل والعمالة وسوق الهالال.. إلخ، وخاصة أن سعر بعض العيوات يصل إلى ٦٠٠ ليرة سورية، الأمر الذي يؤثر في التسويق المحلي ما بعد القطف. وطالب مدير مكتب الحمضيات بضرورة الاهتمام بالتصدير ومشاكل الفرز والتوضيب، ما يتطلب وجود للاستجالات البشرية وتم مصادرة هذه الكميات وتسليمها لمديرة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لاتخاذ الإجراءات التي تخصها في مثل هذه القضية. وبين الأمر العام أنه وعلى التوازي لهذه القضية في درعا تم خلال الأيام الماضية ضبط جملة من المهربات في حلب تجاوزت غراماتها ٢٥٠ مليون ليرة معظمها البنية وأدوية كبريائية مصدرها تركي وتم التعامل مع هذه القضايا وفق الأنظمة الجمركية المعمول بها. وأكد علوش أن هناك حالة تشدد في التعامل مع المهربات خاصة على الطرقات الرئيسية ومداخل المدن وعند المناطق الحدودية والمعاير وهو إجراء مستمر ويتناغم مع ضرب المهربات وتخفيف ظاهرة التهريب بالتعاون مع العديد من الولايات الاقتصادية بهدف مصلحة الاقتصاد الوطني وحماية الصناعة والمنتج المحلي. وأشار إلى أن مكافحة ظاهرة التهريب هي المهام التي تعمل عليها الجمارك بمختلف الوسائل المكنتة ضمن الأنظمة والقوانين التي تنظم عمل الجمارك وكل ذلك لحماية الاقتصاد الوطني والحفاظ على الصناعة المحلية وعدم السماح بدخول المنتجات والمواد المهربة للأسواق

## آخر «إبداعات» المهريين !!

### أدوية مزمنة مخبأة في الفرائج المذبوحة



عبد الهادي شباط

بين الأمر العام للجمارك العميد أصف علوش أنه تم ضبط كمية من الأدوية المزمنة المهربة في محافظة درعا (منطقة بصرى الشام) مخبأة ضمن ١٥٠ فروجاً مذبوحة وتم احتجاز كميات الأدوية التي رجح أن تكون قادمة من الأردن وأنها أدوية غالية الثمن. وأوضح علوش في حديثه لـ«الوطن» أنه تم تسلم الأدوية المصادرة إلى الجهات المعنية في حين تم تحليل لحوم الفروج التي استخدمت لتهريب هذه الأدوية وتبين أنها لحوم فاسدة ولا تصلح للاستهلاك البشري وتم مصادرة هذه الكميات وتسليمها لمديرة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لاتخاذ الإجراءات التي تخصها في مثل هذه القضية. وبين الأمر العام أنه وعلى التوازي لهذه القضية في درعا تم خلال الأيام الماضية ضبط جملة من المهربات في حلب تجاوزت غراماتها ٢٥٠ مليون ليرة معظمها البنية وأدوية كبريائية مصدرها تركي وتم التعامل مع هذه القضايا وفق الأنظمة الجمركية المعمول بها. وأكد علوش أن هناك حالة تشدد في التعامل مع المهربات خاصة على الطرقات الرئيسية ومداخل المدن وعند المناطق الحدودية والمعاير وهو إجراء مستمر ويتناغم مع ضرب المهربات وتخفيف ظاهرة التهريب بالتعاون مع العديد من الولايات الاقتصادية بهدف مصلحة الاقتصاد الوطني وحماية الصناعة والمنتج المحلي. وأشار إلى أن مكافحة ظاهرة التهريب هي المهام التي تعمل عليها الجمارك بمختلف الوسائل المكنتة ضمن الأنظمة والقوانين التي تنظم عمل الجمارك وكل ذلك لحماية الاقتصاد الوطني والحفاظ على الصناعة المحلية وعدم السماح بدخول المنتجات والمواد المهربة للأسواق

المحلية ولغت الأمر العام إلى أن هناك تعاوناً وتنسيقاً مع غرف التجارة والصناعة لمكافحة التهريب وخاصة عند الدخول للمستودعات في حال كانت هناك إخبارية أو معلومة تفيد باحتواء هذه المستودعات على التعامل مع المهربين وخاصة أن الضابطات الجمركية للأسواق وبتنركز عملها على المناطق الحدودية والمعاير والطرقات الرئيسية. وأكد علوش أن هناك عملاً دائماً على رفع مهارات العاملين في الضابطات الجمركية عبر الكثير من برامج التدريب والتأهيل التي تنفذها إدارة الجمارك لتحسين جودة العمل وتدريب العناصر على التعامل مع المهربين وخاصة أن الكثير من المهربين يتطورون أساليبهم والطرق التي يتبعونها لإدخال المهربات للأسواق المحلية.

## تأمينات الأذقية تستخدم الججز الإداري للحصول على مستحقّيها

### جهات الحكومة دفعت ١٩ مليار بينما القطاع الخاص سدّد ٢,٤ مليار ليرة

اللاذقية - عبيد سمير محمود

بين مدير فرع مؤسسة التأمينات الاجتماعية في اللاذقية محمد يونس لـ«الوطن»، أن قرارات الججز الإداري خلال عام ٢٠٢٠ بلغت ٣٥٧ قراراً حتى منتصف شهر تشرين الثاني الماضي، وساهمت بتحويل ٢,٤١ مليار ليرة سورية من المتخلفين عن السداد من القطاع الخاص، مضيفاً إنه تم تحصيل ١٩,٩٨ مليار ليرة سورية من القطاع العام. وأشار يونس إلى القيام ب٢٢٨٢٢ جولة تفتيشية على جهات القطاع الخاص في العام المنصرم للتأكد من تأمين موظفيها وتسجيل العمال في التأمينات، مشيراً إلى تسجيل ٣٢٩٢ عاملاً في القطاع الخاص، مقابل تسجيل ١٥٩٩ مشتركاً جديداً من أصحاب العمل في القطاع الخاص، وبلغ عدد المؤمن عليهم بشكل كامل ١١٢٣٢٦ شخصاً من القطاع العام، و٢٢٦١٤ شخصاً من القطاع الخاص. وأضاف: كما شملت مظلة التأمينات الاجتماعية ٣٧٢ عاملاً بعد اشتراكهم بالتأمين الخاص، مبيّناً أن عدد العمال المشتركين بإصابات العمل ٦٦٤ عاملاً منهم ١٧٧ إصابة عمل و٤٩٢ مرضاً مهنيّاً حتى ١٩ من شهر تشرين الثاني الماضي. وأشار إلى أنه تم صرف ١٥٢,٣ مليون ليرة كتعويض الدفعة الواحدة بموجب ٩٦٦ قراراً، مبيّناً أن كتلة المعاشات الشهرية الإجمالية بلغت ٢,٤ مليار ليرة، وعدد المتخلفين الذين يخدمهم الفرع ٥٦٦١٤ صاحب معاش (أحياء وورثة) لتبلغ قرارات المعاش ٤٧٦٤ قراراً. وفيما يخص القروض، نكر يونس أنه تم منح ٩١٢ قرصاً للمتقاعدين بقيمة ٥٤٦ مليون ليرة منذ بداية شهر كانون الثاني من حتى ٢٠ تشرين الثاني من عام ٢٠٢٠، مقابل منح ٨٤١ قرصاً بناءً وتحصيل اشتراكات بقيمة ١٦٤ مليون ليرة، مقابل تسديد ٧٤ مليون ليرة من عقود التعهدات البالغة عددها ٤٤٣ عقداً. وأشار مدير فرع التأمينات إلى إصدار ١٧٨ قرار رد تعويض، و٨١ قرار رفع نسبة، مقابل إصدار ٤٢٨ إنذاراً بحق المتخلفين، و٤٨٥٩ قرار ضم خدمة، خلال المدة المذكورة نفسها.

## طموحات الزراعة للموسم القادم

# ١,٠ مليون طن زيتون و١,٣ مليون طن حمضيات و٤٠٠ ألف طن تفاح و٨٤ ألف طن فستق حليبي

هناء غانم

أوضح تقرير الخطة الإنتاجية لوزارة الزراعة للموسم ٢٠٢٠/٢٠٢١ أن هناك جملة من الصعوبات والتحديات واجهت تنفيذ الخطة الإنتاجية للموسم ٢٠١٩-٢٠٢٠ تمثلت بارتفاع تكاليف الإنتاج نتيجة ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج والنقص في بعضها (الأسمدة- أعلاف- مبيدات- محروقات- كهرباء...)، وارتفاع أجور النقل وقلة توافر الأيدي العاملة الخبيرة إضافة إلى بقاء مساحات مروية خارج الاستثمار نتيجة عدم استكمال تأهيل مشاريع الري الحكومية والأجر، والأهم عدم وجود نظام تسويقي يتناسب مع حاجة القطاع الزراعي، إضافة إلى ارتفاع أسعار العيوات وأجور النقل.

وأشار التقرير الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه إلى توجه الفلاحين لزراعة محاصيل متناسب مع أوضاعهم الاقتصادية، إضافة إلى دخول بعض مستلزمات الإنتاج خاصة (المبيدات- البزائر) غير المعروفة المصدر وطرق غير شرعية (تهريباً)، الأمر الذي ساهم في انخفاض نسبة الإنتاج، إضافة إلى دخول أمراض حرجية عابرة للحدود نتيجة تهريب الثروة الحيوانية وخاصة الأبقار. ولفت إلى تراجع الطاقة التصنيعية لمعامل الصناعات الغذائية، وعدم قدرتها على استيعاب فوائض الإنتاج، كذلك ضعف في تقديم الخدمات الإرشادية والبحثية والإنتاجية (مستلزمات الإنتاج) نتيجة الضرب والتخريب الذي لحق بعدد من الوحدات الإرشادية والمراكز والمحطات البحثية والمؤسسات الإنتاجية. وحسب التقرير نجد أن الزراعة خطت لزراعة ٢٧٦٩ هكتاراً في كل من محافظة درعا وريف دمشق وحماة والأذقية والحسكة حسب الإمكانيات وأن خطتها من



استثمار العمل باعتماد الكشوف الحسي لتنفيذ خطة المحاصيل الحقلية والخضراوات والأشجار المثمرة لمنح التنظيم الزراعي للفلاحين الذين لم يتمكنوا من تأمين وثائق الملكية لتسهيل حصولهم على مستلزمات الإنتاج، إضافة إلى استمرار التسيب من وزارة النفط والثروة المعدنية والمحافظين لتأمين مخصصات القطاع الزراعي من المحروقات وإيلائها الأولوية اللازمة. كما تم التنسيق مع المحافظين لتكليف لجان مختصة لرصد وتقييم واقع العملية الإنتاجية في مجال القطاع الزراعي يشقيه النباتي والحيواني وتأمين مستلزمات

للفلاحين بأسعار تشجيعية، مع استمرار صندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية بتعويض المزارعين المتضررين من الكوارث الطبيعية. كما تم تحديد سعر استلام محصول القمح من الفلاحين بعد إضافة هامش ربح ومكافأة التسويق ٢٢٥ ل.س/س. وتمت إضافة مبلغ ١٧٥ ل.س/س/كغ ليصبح سعر استلام القمح من الفلاحين ٤٠٠ ل.س/كغ، وتم تأمين مستلزمات الرعاية البيطرية وتوزيع المقتنات العلفية بأسعار مدعومة، مع الاستمرار بتنمية الموارد العلفية لتغطية النقص الحاصل في الأعلاف من خلال زراعة الشجيرات الرعوية على خطوط في حقول الشعير وزراعة الصبار الأملس. أما في مجال التنمية الريفية فقد تم التوسع بالمشروع الوطني للزراعات الأسرية، وبلغ إجمالي عدد الأسر المستفيدة من المشروع لتاريخه (٥٨٦٠ أسرة) خلال مرحلته الثالثة السابقة، ويتم العمل حالياً على تنفيذ المرحلة الرابعة من المشروع من خلال استهداف (١١٢٥٠ أسرة) في معظم المحافظات ليصبح العدد الإجمالي للمستفيدين من المشروع (٥٧١١٠ أسرة) بكلفة ٤,٧ مليارات ليرة سورية، ويهدف الاستفادة من القيمة المضافة واستيعاب الفائض من منتجات الزراعات الأسرية القابل للتصنيع وحفظه لزيادة مدة تخزينه وتوفيره على مدار العام، وإيجاد مصدر دخل إضافي للأسر الريفية تم التوسع في مشروع تنفيذ وحدات التصنيع الغذائي للنساء الريفيات إضافة إلى الاستمرار بمنح القروض الفنية للمربين عن طريق مشروع تطوير الثروة الحيوانية. وحسب التقرير نجد أن أهم ما يميز الخطة الإنتاجية الزراعية للموسم الزراعي (٢٠٢٠-٢٠٢١) أنه تم توجيه لاستثمار جميع الموارد الأرضية والمائية المتاحة ضمن ميزان استعمالات الأراضي والموازنة المائية الموفرة من وزارة الموارد المائية، وفقاً للواقع الراهن للتخطيط والتنفيذ للموسم الزراعي (٢٠١٩-٢٠٢٠) فإن نسبة المساحات التي يمكن الوثوق بتنفيذها واستثمارها وفقاً للموارد المائية المتاحة لاستثمار فعلاً آآف طن والمخطط لإنتاج ١٣٢١ ألف طن أما الكرمة فقد تمت زراعة نحو ٤٤ ألف هكتار بإنتاج ٢٥٥ ألف طن والمخطط للعام ٢٠٢١ زراعة ٤٥ ألف هكتار أي إنتاج نحو ٢١٥ ألف طن، أما التفاح فقد خطط لإنتاج ٤٠٠ ألف طن من التفاح علماً أنه تمت زراعة إنتاج حوالي ٣٢٤ ألف طن من التفاح وإنتاج ٦٥ ألف طن من الفستق الحليبي أما المخطط لإنتاجه للموسم القادم فهو بنحو ٨٤ ألف طن، وبخصوص خطة استصلاح الأراضي والتشجير المنصر فقد خطت الوزارة لاستصلاح ٤٠٠ هكتار.